

**الدفع الثانى الدفع بعدم توافر نية القتل لدى المتهم**

**لان اعطاءه المادة للمجنى عليه لم يكن بغرض قتله**

**أو جهل المتهم بكنه المادة التى اعطاها للمجنى عليه**

جريمة القتل بالسم هى صورة من صور القتل العمد إلا أن الشارع المصرى قد ميزها عن الصورة العادية الأخرى بجعل الوسيلة التى تستخدم فيها لأحداث الموت ظرفا مشدودا للجريمة لما ينم عن غدر وخيابة لا مثيل لهما فى وسائل القتل الأخرى ولذلك أفراد التسمم بالذكر فى المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات ، هى كجريمة القتل بأية وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجانى كان فى عمله منتويا القضاء على حياة المجنى عليه .

وقد يحدث أن يعطى الجانى المادة السامة للمجنى عليه بقصد العلاج مثلا دون أن يكون منتويا قتله ، أو أعطاها له عن طريق الخطأ ، أو جهله بكنهها كالام التى تعطى لاحد ابناءها مادة سامة معتقدة خطأ أنه دواء فيموت على أثر ذلك فلا تتوافر لديها نية القتل ، أو الممرضة التى تعطى المريض الدواء من زجاجة يبدو من ظاهرها أنها زجاجة دواء فى حين يكون آخر قد استبدل ما بها بمادة سامة أو غير ذلك من الامثلة التى لا تتوافر فيها لدى الجانى نية القتل والدفع بعدم توافر نية القتل من الدفع الجوهريه والذى تلتزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه فى الحكم ردا كافيا وسائفا والا كان حكمها معيبا .

**أحكام النقض**

• لما كان التسمم وإن كان صورة من صور القتل العمد إلا أن الشارع المصرى قد ميزها عن الصورة العادية الأخرى بجعل الوسيلة التى تستخدم فيها لأحداث الموت ظرفا مشدودا للجريمة لما ينم عن غدر وخيابة لا مثيل لهما فى وسائل القتل الأخرى ولذلك أفراد التسمم بالذكر فى المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات وعاقب عليها بالاعدام ولو لم يقترن فيه العمد بسبق إصرار لأن تحضير السم بقصد القتل فى ذاته دال على الإصرار.

الطعن رقم ١٧١ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ ص ١٢٠١

• ان جريمة القتل بالتسميم هى كجريمة القتل بأية وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجانى كان فى عمله منتويا القضاء على حياة المجنى عليه، فإذا سكت الحكم عن ابراز هذه النية كان مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٢٦/١/٢٠ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٥ بند ١١٦

• يجب لتطبيق المادة ١٩٧ من قانون العقوبات على من دس السم لأحد أن تثبت نية القتل لديه.

الطعن رقم ١٠١ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٢٨ ص ٦٨

• إن جريمة القتل بالتسميم هى كجريمة القتل بأى وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجانى كان فى عمله منتوياً القضاء على حياة المجنى عليه، فإذا سكت الحكم عن إبراز هذه النية كان مشوباً بقصور يعيبه و يوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٢٠ جلسة ٢٠ / ٠١ / ١٩٣٦ ص ٥٤٤

• التسميم و إن كان صورة من صور القتل العمد إلا أن الشارع المصرى قد ميزها عن الصور العادية الأخرى بجعل الوسيلة التى تستخدم فيها لإحداث الموت ظرفاً مشدداً للجريمة لما تتم به عن غدر و خيانة لا مثيل لهما فى صور القتل الأخرى. و لذلك أفرد التسميم بالذكر فى المادة ١٩٧ عقوبات و عاقب عليه بالإعدام و لولم يقترن فيه العمد بسبق الإصرار.

الطعن رقم ٧٧٩ ق جلسة ١٢ / ٠٦ / ١٩٣٠ ص ٤٠